

الهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الإلتزامات المدنية

د. أحمد وجدي أحمد أبوعامر

دكتورة في القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة الرقازيق

الهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية**د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر****ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث موضوعاً حديثاً بالغ الأهمية في ظل ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي متسارع، وهو "الهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية"، وهو موضوع فرض نفسه بقوة في نطاق الدراسات القانونية الحديثة، نظراً لما أحدثته التكنولوجيا من تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات القانونية، وخاصة في مجال المعاملات المدنية، حيث أصبح إبرام التصرفات القانونية، وتحديد هوية أطرافها، وإثبات هذه التصرفات، يتم عبر تقنيات رقمية حديثة، في مقدمتها الهوية الرقمية.

وقد جاءت أهمية هذا البحث من واقع أن الهوية الرقمية أصبحت في العصر الحديث تمثل جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد، والمؤسسات، والكيانات التجارية، حيث أصبحت تُستخدم كوسيلة رئيسية لإثبات الشخصية عند التعاقد، والدخول إلى الأنظمة الإلكترونية، وإجراء المعاملات المالية، مما يثير العديد من التساؤلات القانونية حول مركز هذه الهوية في نطاق القانون المدني، وبالأخص في نظرية الالتزامات، ومدى إمكانية اعتبارها تطوراً حديثاً لمفهوم الشخصية القانونية أو حتى امتداداً لها.

كما يسعى هذا البحث إلى بيان مدى كفاية القواعد التقليدية في القانون المدني المصري والعربي لاستيعاب هذه المستجدات، ومدى الحاجة إلى تعديلها أو تطويرها لتتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة. ولهذا الغرض، تناول البحث بالدراسة والتحليل مفهوم الهوية الرقمية، وخصائصها، وطبيعتها القانونية، ومدى ارتباطها بفكرة الشخصية القانونية التقليدية، سواء في صورتها الطبيعية أو الاعتبارية، وكذلك بيان مدى فاعليتها في إبرام الالتزامات المدنية، وإثباتها، وتنفيذها، وما تطرحه من إشكاليات على صعيد المسؤولية المدنية.

وقد بين البحث من خلال الدراسة النظرية والتحليلية والجانب المقارن أن الهوية الرقمية تُعد حتى الآن مجرد وسيلة تقنية مساعدة للتحقق من الشخصية، ولم تصل إلى حد الاعتراف بها كشخصية قانونية مستقلة لها ذمة مالية وأهلية قانونية مستقلة بذاتها، وإنما لا تزال تابعة للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستخدمها، رغم أن بعض الاتجاهات الفقهية بدأت تدعو إلى الاعتراف مستقبلاً بشخصيات قانونية رقمية

مستقلة، خاصة فيما يتعلق بالعقود الذكية، أو الكيانات التجارية الرقمية (كالمنصات ذاتية الإدارة).

وقد كشفت الدراسة أن التشريعات المصرية والعربية ما زالت متأخرة في هذا المجال مقارنة بالنظم القانونية الأكثر تقدماً، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي تبني لائحة eIDAS، والتي وضعت إطاراً متكاملًا لتعريف الهوية الرقمية، وأحكامها، وآثارها القانونية في التعاقدات والإثبات والمسؤولية.

أما التشريعات العربية فلا تزال تنتظر للهوية الرقمية من منظور ضيق باعتبارها جزءاً من التوقيع الإلكتروني فقط، دون وضع تنظيم شامل لطبيعتها وتأثيرها في نطاق الإلتزامات.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الهوية الرقمية أصبحت ضرورة قانونية وعملية في المجتمع الرقمي المعاصر، لكنها لا تزال عاجزة عن اكتساب صفة الشخصية القانونية المستقلة، وأن الاعتماد عليها يثير إشكاليات قانونية تتعلق بصحة الإرادة، وحجية الإثبات، والمسؤولية المدنية، مما يتطلب تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتأطير هذه المسائل بنصوص واضحة، إلى جانب ضرورة تطوير القوانين المدنية وقوانين الإثبات بما يواكب التطور الرقمي.

كما أوصى البحث بضرورة إصدار قانون مستقل ينظم الهوية الرقمية بشكل دقيق، وواضح، ويحدد طبيعتها، وحدود استخدامها، وأثرها القانوني، وضرورة تحديث قواعد الإثبات المدني المصري والعربي، وتدريب القضاة وأعضاء النيابة والمحامين على هذه التقنيات الحديثة، بما يساهم في حماية الحقوق ويحقق استقرار المعاملات القانونية في البيئة الرقمية.

ويظل هذا الموضوع مفتوحاً أمام المزيد من الدراسات القانونية المستقبلية، نظراً لتسارع التطور التكنولوجي، وبروز كيانات رقمية جديدة قد تستدعي إعادة النظر في نظرية الشخصية القانونية ذاتها، بما يفرض على الفكر القانوني متابعة هذا التطور لحظة بلحظة.

The Role of Digital Identity in Shaping the Legal Personality Concept within Civil Obligations

Abstract:

This research addresses one of the most pressing and modern legal issues: "Digital Identity and its Impact on the Concept of Legal Personality in Civil Obligations." This topic has emerged

strongly within legal studies due to the rapid technological developments that have fundamentally transformed the nature of legal relationships, particularly in the field of civil transactions. Nowadays, the conclusion of legal acts, the identification of contracting parties, and the proof of such acts are increasingly reliant on digital technologies, with digital identity at the forefront.

The significance of this research stems from the fact that **digital identity has become an integral part of the lives of individuals, institutions, and commercial entities**. It is widely used as a primary means of proving identity in contracting, accessing digital systems, and conducting financial transactions. This raises critical legal questions about the legal status of digital identity within civil law, especially concerning obligations theory, and whether it represents a modern evolution of the concept of legal personality or merely a technical tool.

This study aims to clarify the concept of digital identity, its legal nature, and its relationship with the traditional concept of legal personality, whether natural or juridical. It also examines the role of digital identity in the formation, proof, and execution of civil obligations and the legal challenges it poses, particularly regarding civil liability.

Through analytical and comparative legal methods, the study concludes that **digital identity remains, for now, a mere technical tool to verify identity and has not yet attained the status of an independent legal personality** with its own legal capacity or financial liability. It is still tied to the natural or legal person using it, although some contemporary jurisprudential trends have begun to advocate for recognizing certain independent digital legal personalities, particularly in the context of smart contracts and autonomous digital platforms.

The research demonstrates that **Egyptian and Arab legislations still lag behind in this field** compared to more advanced legal systems, most notably the European Union, which has adopted the **eIDAS Regulation**, establishing a comprehensive framework for the recognition and legal effects of digital identity in contracts, evidence, and liability. In contrast, Arab legislations

continue to view digital identity narrowly as part of electronic signatures without adopting a broader legal framework to regulate its nature and effects on obligations.

The research reaches several conclusions, most notably that **digital identity is now a legal and practical necessity in the modern digital environment**, but it cannot yet be considered as possessing independent legal personality. The reliance on digital identity raises complex legal issues relating to consent, evidentiary value, and civil liability, which necessitate urgent legislative intervention. Moreover, there is a need to develop civil and evidentiary laws to keep pace with digital developments.

Finally, the study recommends issuing a **specific law to regulate digital identity** comprehensively, clearly defining its nature, legal effects, and usage scope. It also stresses the importance of **updating evidentiary laws, training judges and legal professionals on modern digital technologies**, and following the latest international legal experiences to protect rights and ensure stability in digital legal transactions.

This subject remains open for further legal research due to the rapid technological advancements and the emergence of new digital entities, which may prompt a fundamental reconsideration of the concept of legal personality itself.

المقدمة

أدى التطور التكنولوجي المتسارع في السنوات الأخيرة إلى بروز مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في الفكر القانوني التقليدي ولعل من أبرز هذه المفاهيم المستحدثة ما يُعرف بـ **الهوية الرقمية** والتي أصبحت تُعد اليوم أحد أهم الركائز التي يقوم عليها التعامل الإلكتروني في كافة مجالات الحياة سواء كانت اقتصادية اجتماعية أو قانونية. ولم يعد دور الهوية الرقمية مقتصرًا على مجرد الدخول إلى المواقع الإلكترونية أو إجراء المعاملات البنكية أو التحقق من شخصية المستخدم فحسب بل تجاوزت ذلك إلى أن أصبحت وسيلة أساسية لإبرام العقود وإنشاء الإلتزامات المدنية وتحديد مراكز قانونية في عالم افتراضي لا يعترف بالحدود الجغرافية.

وقد فرضت الهوية الرقمية نفسها كواقع قانوني جديد في ظل التحول الرقمي حتى بات من غير الممكن إتمام معظم المعاملات المدنية الحديثة دون الاعتماد عليها. ومن

هنا برز التساؤل حول مدى الأثر القانوني الذي تُحدثه هذه الهوية على نظرية الشخصية القانونية في نطاق الالتزامات المدنية وهو التساؤل الذي لم يعد من قبيل الترف الفكري أو النظري بل أصبح مسألة عملية لها أبعاد قانونية وقضائية وتشريعية لا يمكن إغفالها خاصة مع الاتجاه نحو رقمنة كافة المعاملات والعقود في المستقبل القريب.

إن فكرة الشخصية القانونية تُعد من المبادئ الراسخة في القانون المدني باعتبارها الصفة التي تجعل الشخص أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وقد جرى العرف القانوني على حصر هذه الشخصية في الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. إلا أن التطور التقني الذي أنتج "الهوية الرقمية" جعل من الصعوبة تجاهل هذا الكيان الحديث الذي صار بوسعه إنشاء التزامات قانونية وإبرام تصرفات مدنية مؤثرة في الواقع. ومع ذلك يثور التساؤل: هل يمكن اعتبار الهوية الرقمية شخصية قانونية مستقلة بذاتها أم أنها تبقى مجرد وسيلة تقنية مرتبطة بالشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي أنشأها؟ وهل تقتصر آثارها على الإثبات أم تتعداه إلى نشوء الالتزامات وتحمل المسؤولية؟

لقد أصبحت الهوية الرقمية أداة رئيسية في التعاملات المدنية الإلكترونية بل قد تكون هي الوسيلة الوحيدة لإبرام العقود في بعض الأحيان كما هو الحال في منصات العمل عن بُعد والأنظمة الحكومية الإلكترونية والتطبيقات البنكية الذكية والمنصات التجارية الدولية. ومع ذلك نجد أن التنظيمات التشريعية العربية بما في ذلك القانون المصري لم تُحيط حتى الآن بجميع أبعاد هذه المسألة بل وقفت عند حدود تنظيم التوقيع الإلكتروني دون الغوص في العلاقة الأعمق بين الهوية الرقمية وفكرة الشخصية القانونية المدنية.

وما يزيد من أهمية هذا الموضوع هو ظهور اتجاهات حديثة في بعض التشريعات المقارنة خاصة الأوروبية بدأت تتلمس الطريق نحو تنظيم "شخصيات رقمية" قد تكون مستقلة عن الأشخاص الطبيعيين في ظل انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي القادرة على إنشاء التصرفات القانونية بنفسها وهو ما يفرض تحدياً حقيقياً على النظريات التقليدية للقانون المدني ويستلزم إعادة النظر في كثير من مفاهيمه الأساسية.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث في محاولة لتقديم رؤية علمية متكاملة حول الهوية الرقمية وأثرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية وذلك من خلال استقراء النصوص التشريعية وتحليل الاجتهادات الفقهية والقضائية ومقارنة التجارب القانونية المختلفة للوصول إلى تصور واضح لما يجب أن يكون عليه التنظيم القانوني

لهذه المسألة في المستقبل سواء على مستوى الإثبات أو على مستوى نشوء الإلتزام والمسؤولية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من التحول العميق الذي يشهده العالم نحو الرقمنة وهو تحول لم يقتصر على الجوانب التقنية فقط بل امتد ليؤثر في صميم المفاهيم القانونية التقليدية لا سيما تلك المرتبطة بالشخصية القانونية والإلتزامات المدنية. فقد أصبحت الهوية الرقمية واقعاً مفروضاً في التعاملات المدنية ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو التقليل من شأنها حيث باتت الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها الأفراد والشركات والحكومات لإثبات الذات والتعاقد وإنشاء الإلتزامات وإبراء الذمة.

وتتزايد أهمية هذا البحث بالنظر إلى أن معظم التشريعات العربية ومنها القانون المدني المصري لا تزال تنظر إلى الهوية الرقمية باعتبارها وسيلة إثبات فنية أو تقنية دون أن تمنحها مركزاً قانونياً واضحاً ومستقلاً وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الإشكاليات في نطاق المعاملات المدنية الإلكترونية خصوصاً عند التعرض لمسؤولية من أنشأ هذه الهوية ومدى إمكانية نسب التصرفات إليها ومدى حجيتها في الإثبات أمام القضاء.

كما تتجلى أهمية هذا البحث في ارتباطه الوثيق بمستقبل القانون المدني في البيئة الرقمية حيث تفرض الثورة التكنولوجية واقعاً جديداً يستلزم إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للشخصية القانونية سواء من حيث نشأتها أو آثارها أو انتهائها. فظهور كيانات رقمية تتمتع بهويات إلكترونية ثابتة وقادرة على إبرام التصرفات القانونية بشكل مستقل يطرح تساؤلات قانونية عميقة حول إمكانية استحداث شكل جديد من الشخصيات القانونية ذات الطابع الرقمي وهي مسألة ستكون لها تداعيات مباشرة على فكرة الإلتزام والمسؤولية في العقود الإلكترونية.

كما تتضاعف أهمية هذا البحث نظراً إلى غياب الكتابات العربية المتخصصة التي تناولت الموضوع بعمق وشمول حيث لا تزال غالبية الدراسات تركز على جوانب فنية أو جزئية كالتوقيع الإلكتروني دون التطرق إلى الأبعاد المدنية الحقيقية للهوية الرقمية وأثرها في تكوين الإلتزامات وهو ما يُعزز من أهمية هذه الدراسة بوصفها إضافة علمية تسهم في سد فراغ تشريعي وفقهي قائم.

ويكتسب هذا البحث كذلك أهمية عملية بالنظر إلى الحاجة الماسة لدى رجال القضاء والمحامين والباحثين والمشرعين إلى فهم الأبعاد القانونية الكاملة للهوية

الرقمية سواء من حيث استخدامها كوسيلة إثبات أو من حيث تأثيرها على نظرية الالتزام والعقود والمسؤولية المدنية خاصة في ظل تضارب الاجتهادات القضائية واختلاف التوجهات التشريعية في هذا الشأن.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الأثر القانوني للهوية الرقمية في نطاق الالتزامات المدنية من خلال تحليل علاقتها بفكرة الشخصية القانونية سواء على مستوى التنظيم التشريعي أو التطبيق العملي. ويمكن تفصيل هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: تأصيل مفهوم الهوية الرقمية من منظور القانون المدني.

يهدف البحث إلى تقديم دراسة متعمقة لمفهوم الهوية الرقمية باعتبارها أحد مخرجات الثورة التكنولوجية الحديثة مع توضيح خصائصها وأركانها القانونية والتمييز بينها وبين باقي الوسائل التقنية الأخرى التي تُستخدم في إثبات الهوية.

ثانياً: تحديد العلاقة بين الهوية الرقمية والشخصية القانونية.

يسعى البحث إلى مناقشة مدى إمكانية النظر إلى الهوية الرقمية باعتبارها شخصية قانونية مستقلة أم أنها تظل مجرد وسيلة تقنية ملحقه بالشخص الطبيعي أو الاعتباري وذلك من خلال تحليل الأطر القانونية التقليدية والحديثة.

ثالثاً: إبراز تأثير الهوية الرقمية على نظرية الالتزامات المدنية.

يهدف البحث إلى بيان كيفية تأثير الهوية الرقمية على نشوء الالتزامات المدنية وتحديد دورها في إثبات التصرفات القانونية وكذلك مدى صلاحيتها لأن تكون أداة لإنشاء الالتزامات أو انقضاءها ومدى قبولها أمام القضاء.

رابعاً: تحليل التنظيمات القانونية العربية والأجنبية.

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل موقف التشريعات المصرية والعربية وبعض التشريعات المقارنة (كالتشريع الفرنسي والأوروبي) من مسألة الهوية الرقمية واستجلاء مدى قصور هذه التشريعات في تنظيم المركز القانوني لهذه الهوية.

خامساً: بيان المشكلات العملية والقضائية الناشئة عن الهوية الرقمية.

يهدف البحث إلى رصد الإشكاليات العملية والقضائية التي أفرزها التعامل مع الهوية الرقمية لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية وإثبات الالتزام ومدى حجية هذه الوسيلة أمام المحاكم.

سادسًا: اقتراح حلول تشريعية مستقبلية.

يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من المقترحات القانونية التي قد تسهم في تطوير التشريعات المصرية والعربية لمواكبة هذا التطور التكنولوجي وسد الفراغ التشريعي وضمان تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحفاظ على استقرار المعاملات المدنية.

إشكالية البحث:

إن التطور التكنولوجي الذي أفرز ما يُعرف بـ **الهوية الرقمية** قد أوجد حالة من التداخل بين الواقعين: **الواقع القانوني التقليدي** القائم على فكرة الشخصية القانونية والواقع **الرقمي الحديث** الذي يعتمد على أدوات إلكترونية قد تبرم التصرفات القانونية وتُنشئ الإلتزامات بنفسها.

وفي ظل هذا التداخل تتور **إشكالية هذا البحث** حول مدى اعتراف القانون المدني خاصة في النظامين **المصري والعربي** بهذه الهوية الرقمية كعنصر فاعل في تكوين الإلتزامات المدنية وما إذا كان يمكن لهذه الهوية أن تُعامل كـ **شخص قانوني مستقل** أم أنها تبقى مجرد وسيلة تقنية لإثبات هوية الشخص الطبيعي أو الاعتباري دون أن تُحدث أثرًا مستقلًا في نشوء الإلتزام أو تحمله.

كذلك تُطرح الإشكالية حول مدى قدرة التشريعات الحالية على استيعاب هذه المتغيرات وما إذا كانت بحاجة إلى تعديل جذري لمواكبة التحول الرقمي في المعاملات المدنية.

تساؤلات البحث

- ما المقصود بالهوية الرقمية وما خصائصها القانونية؟
- إلى أي مدى يمكن أن تُحدث الهوية الرقمية أثرًا في الإلتزامات المدنية؟
- هل تُمثل الهوية الرقمية صورة جديدة من صور الشخصية القانونية أم أنها مجرد أداة إثبات؟
- كيف تعاملت التشريعات العربية والمقارنة مع هذه المسألة؟
- ما هي الإشكاليات العملية والقضائية التي يطرحها الاعتماد على الهوية الرقمية؟
- هل يحتاج القانون المدني المصري إلى تعديل تشريعي صريح لتنظيم المركز القانوني للهوية الرقمية؟
- ما هو التصور المستقبلي لهذه المسألة في ظل التقدم الرقمي والذكاء الاصطناعي؟

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على عدة مناهج علمية متكاملة للوصول إلى نتائج دقيقة ومتكاملة وهي على النحو التالي:

أولاً: المنهج التحليلي:

تحليل النصوص القانونية سواء في القانون المصري أو التشريعات العربية والمقارنة بهدف الوقوف على مدى تنظيمها لموضوع الهوية الرقمية وعلاقتها بالالتزامات المدنية.

ثانياً: المنهج المقارن:

مقارنة التنظيم القانوني المصري والعربي بالتشريعات الأوروبية والدولية (خاصة فرنسا الاتحاد الأوروبي) بهدف استجلاء أوجه التقدم أو القصور واستخلاص التجارب التي يمكن الاستفادة منها.

ثالثاً: المنهج الاستقرائي:

استقراء التطبيقات العملية والمواقف القضائية التي تناولت الهوية الرقمية وتحليل نتائجها القانونية وقياس أثرها على الواقع العملي للعقود والالتزامات المدنية.

رابعاً: المنهج الاستنباطي:

الوصول إلى نتائج منطقية مبنية على التحليل العلمي للقواعد القانونية الحالية واستشراف مستقبل الشخصية القانونية الرقمية في ضوء التطور المستمر للتكنولوجيا.

الفصل الأول

التأصيل النظري للهوية الرقمية والشخصية القانونية في نطاق الالتزامات المدنية

تمهيد الفصل:

لقد أصبح العالم اليوم في قلب ثورة رقمية متكاملة الأبعاد تمس كافة مجالات الحياة اليومية وعلى رأسها المجالات القانونية والاقتصادية حيث باتت المعاملات الإلكترونية تحتل مكان الصدارة في العلاقات المدنية بين الأفراد والمؤسسات. ولم يكن من الممكن لهذا التطور التقني أن يمر دون أن يترك أثره الواضح على المفاهيم القانونية التقليدية وعلى رأسها فكرة "الشخصية القانونية" التي طالما ارتبطت في الفقه الكلاسيكي بالإنسان الطبيعي أو الشخص الاعتباري بمفهومه التقليدي (السنهوري الوسيط ص ٦١٦). ومع هذا التحول الرقمي ظهرت "الهوية الرقمية" كأداة حديثة تؤدي وظائف قانونية واضحة لا تقل في آثارها عن شخصية الفرد أو الشخصية المعنوية في النطاق التقليدي. فقد أصبح بمقدور الشخص الطبيعي من خلال هوية رقمية معتمدة أن يُبرم عقوداً ويلتزم بتصرفات قانونية ويُبأشر آثارها دون أن يكون حاضراً مادياً وهو ما يستوجب إعادة النظر في

التأصيل النظري لهذا المفهوم وربطه بأحكام الالتزامات المدنية لا سيما في ضوء الاتجاهات الحديثة لبعض التشريعات^(١).

المبحث الأول

ماهية الهوية الرقمية

أولاً: تعريف الهوية الرقمية وأهميتها القانونية

لم يعد التعريف الفني للهوية الرقمية وحده كافياً لفهم أثرها القانوني فبينما ينصرف المعنى التكنولوجي إلى تلك الوسيلة التي تُمكن من التحقق من شخص معين في الفضاء الرقمي من خلال بيانات محددة مثل البريد الإلكتروني وكلمات المرور أو التوقيع الإلكتروني المعتمد فإن المعنى القانوني يتجاوز هذه التقنية ليضيف عليها آثاراً تُشابه في بعض الأحيان الآثار التي يربتها القانون على الهوية الطبيعية للشخص. ويُمكن تعريف الهوية الرقمية من المنظور القانوني بأنها: "مجموعة من الوسائل الرقمية المعتمدة التي تسمح بإثبات الشخصية الإلكترونية للفرد أو الشخص الاعتباري أمام الغير في المعاملات المدنية والإلكترونية بما يترتب عليها من آثار قانونية في مواجهة الأطراف والغير.

وقد اعترفت أغلب التشريعات الحديثة بهذه الهوية باعتبارها وسيلة معتمدة للتحقق من شخصية المتعاقد في البيئة الرقمية ومن ثم اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات بل ذهبت بعض الأنظمة كالتشريع الأوروبي بموجب لائحة eIDAS قـم ٩١٠ لسنة ٢٠١٤ إلى منح هذه الهوية ذات الحجية التي يتمتع بها التوقيع الورقي أو الوسائل التقليدية في إثبات التصرفات المدنية.

وتبرز أهمية الهوية الرقمية في كونها أصبحت أداة أساسية للتعاقد عبر الإنترنت وفي كافة أشكال التعامل الإلكتروني الحديثة حيث تُستخدم في إبرام العقود وإنشاء الحسابات البنكية والتسجيل في الخدمات العامة والخاصة بل وفي تحريك الدعاوى القانونية ذاتها بما يجعلها بمثابة صك وجود قانوني للفرد في البيئة الرقمية.

ثانياً: الطبيعة القانونية للهوية الرقمية

تُثير الهوية الرقمية إشكالية فقهية فيما يتعلق بطبيعتها القانونية؛ فبينما يراها البعض مجرد أداة إثبات شأنها شأن التوقيع التقليدي أو البصمة يرى فريق آخر أنها تمثل امتداداً

^(١) الدكتور عز الدين عبد الله القانون المدني المصري - النظرية العامة للالتزامات، دار النهضة العربية،

القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨ - ٦٥.

جديدًا لفكرة "الشخصية القانونية" في الفضاء الرقمي لاسيما حينما تُستخدم في إنشاء الالتزامات وتنفيذها مما يُوجب منحها حجية مماثلة لما للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في البيئة الواقعية. وهذا التوجه الأخير هو ما بدأ يأخذ به بعض التشريعات ومنها القانون المصري في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإلكتروني الذي اعترف صراحة بحجية التوقيع الإلكتروني والهوية الرقمية المرتبطة به كوسيلة صحيحة لإثبات الالتزامات المدنية متى استوفت الشروط القانونية والفنية اللازمة لذلك^(٢).

وقد أكد الفقه القانوني الحديث على أن الهوية الرقمية لا يمكن فصلها عن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تقف وراءه فهي تُمثل في الواقع امتدادًا لإرادته في البيئة الافتراضية وتُنتج نفس الآثار القانونية بل وتُعد في بعض الأحيان ضمانات أساسية لاستقرار المعاملات الإلكترونية.

المبحث الثاني

الشخصية القانونية في نطاق الالتزامات المدنية

أولاً: المفهوم التقليدي للشخصية القانونية

استقر الفقه المدني على أن الشخصية القانونية هي صفة تُمنح بموجب القانون للأشخاص الطبيعيين وللأشخاص الاعتباريين بهدف تمكينهم من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. وتمتاز هذه الشخصية بأنها تنشأ بقوة القانون ولا تتوقف على إرادة الشخص أو قدرته بل تُعتبر من النظام العام الذي لا يجوز الاتفاق على مخالفته. وعلى هذا الأساس ظل نطاق الالتزامات المدنية حكراً على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كالشركات والمؤسسات حيث يتم تحديد الحقوق والالتزامات بناءً على توافر هذه الصفة القانونية.

ثانياً: حدود تطور الشخصية القانونية في البيئة الرقمية

مع الثورة الرقمية لم يعد التعاقد أو التصرف القانوني يقتصر على الحضور المادي للأطراف أو توقيعهم التقليدي بل بات من المألوف أن تتم كافة التصرفات القانونية من خلال واجهة رقمية تعتمد بالكامل على هوية رقمية مصدق عليها دون أن يظهر الشخص الطبيعي أو الاعتباري في المشهد التقليدي^(٣). وقد أدى هذا التطور إلى زعزعة

(٢) (المادة ١٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).

(٣) نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٠١ - ١٠٥ -

الدكتور فتحي عبد الوهاب

الحدود الكلاسيكية لمفهوم الشخصية القانونية حيث أصبح الشخص قادراً على مباشرة كافة حقوقه والتزاماته عبر هويته الرقمية مما دفع بعض الفقهاء إلى القول بأن هذه الهوية تمثل شكلاً من أشكال "الشخصية الافتراضية" المستقلة في بعض التشريعات.

المبحث الثالث

العلاقة بين الهوية الرقمية والشخصية القانونية

أولاً: الامتداد الوظيفي للهوية الرقمية للشخصية القانونية

يمكن القول بأن العلاقة بين الهوية الرقمية والشخصية القانونية علاقة امتداد ووظيفة وليست علاقة استقلالية كاملة (السنهوري ص ٦١٧). فالهوية الرقمية في حقيقتها لا تولد ذاتها ولا توجد بمعزل عن الشخص الذي تقف خلفه ولكنها تُعبر عن إرادته في البيئة الرقمية وتُمثل أداة له للتعبير عن هذه الإرادة تماماً كما يُعبر عنها توقيع اليدوي في العالم الواقعي. لذا فهي تُعد من قبيل الوسائل القانونية الحديثة التي تُثبت قيام العلاقة القانونية وإرادة الإلتزام وتحمل ذات الحجية في الإثبات بل أحياناً تكون أكثر صرامة ودقة من الوسائل التقليدية لا سيما مع ارتباطها بوسائل التحقق الرقمية المشفرة.

ثانياً: مدى استقلال الهوية الرقمية ككيان قانوني

على الرغم من أن بعض الاتجاهات الحديثة تذهب إلى إمكانية الاعتراف بالهوية الرقمية كشخصية قانونية مستقلة مستقبلاً خاصة في ظل الذكاء الاصطناعي إلا أن هذا الطرح ما زال محل نقاش فقهي ولم يصل إلى حد التطبيق العملي في التشريعات العربية. فالقوانين المصرية والعربية حتى الآن لم تخرج عن اعتبار الهوية الرقمية وسيلة إثبات وليست شخصية قائمة بذاتها^(٤). ومع ذلك تظل هذه الهوية منتجة لكافة الآثار القانونية بمجرد اعتمادها في التعاقد أو في المعاملات الإلكترونية.

المبحث الرابع

مدى مساهمة الهوية الرقمية في حماية الإلتزامات المدنية

أولاً: تعزيز اليقين القانوني في المعاملات الإلكترونية

أضحت الهوية الرقمية أداة فعالة لحماية الإلتزامات المدنية في البيئة الرقمية إذ تمنع حالات الإنكار أو التلاعب أو الغش في الهوية مما يعزز من استقرار المعاملات ويوفر

^(٤) مجلة القانون والتقنية الحديثة مقال بعنوان: "الهوية الرقمية وأثرها القانوني في الإلتزامات المدنية"،

العدد الخامس، ٢٠٢١، ص ١٤٥ - ١٦٠.

ثقة قانونية بين الأطراف^(٥). فلم يعد من السهل إنكار التصرفات الإلكترونية طالما تمت باستخدام هوية رقمية معتمدة ومشققة صادرة عن جهة معترف بها رسميًا مما يُحقق مصلحة كل من الدائن والمدين في الالتزامات المدنية^(٦).

ثانيًا: تسهيل إثبات الالتزامات وتنفيذها

تُوفر الهوية الرقمية مرونة وسرعة في إثبات الالتزامات المدنية حيث تُغني عن كثير من الإجراءات التقليدية المطولة وتجعل الإثبات قائمًا على بيانات فنية يصعب الطعن عليها مما يُسهل في سرعة تنفيذ الالتزامات ويُقلل من المنازعات القضائية المرتبطة بإنكار التوقيع أو الطعن في صحة التصرف^(٧).

ثالثًا: مساهمة الهوية الرقمية في تطوير وسائل الإثبات المدنية

دفعت الهوية الرقمية نحو تحديث التشريعات المتعلقة بالإثبات حيث أصبح لزامًا على المشرع مواكبة هذا التطور عبر تعديل قواعد الإثبات المدني لتستوعب هذه الوسائل الحديثة وتساوي بينها وبين الأدلة التقليدية وهو ما بدأ في التشريع المصري منذ إصدار قانون التوقيع الإلكتروني سنة ٢٠٠٤^(٨).

الفصل الثاني

أثر الهوية الرقمية على الالتزامات المدنية من منظور الشخصية القانونية تمهيد الفصل:

لا يمكن إنكار أن ظهور الهوية الرقمية وما صاحبها من تطورات متسارعة في مجال التقنية فرض إعادة النظر في مدى تأثير هذه الهوية المستحدثة على طبيعة الالتزامات المدنية سواء من حيث إثباتها أو تنفيذها أو حتى من حيث نشأتها من الأصل. فالهوية الرقمية تجاوزت كونها مجرد وسيلة تقنية إلى أن أصبحت في بعض الأحيان محلاً للنقاش القانوني حول إمكانية اعتبارها شكلاً حديثاً من أشكال الشخصية القانونية بما لها من قدرة على إبرام العقود وتحمل الالتزامات وتوليد الحقوق في البيئة الرقمية.

(٥) eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 4-6, 25.

(٦) عبدالرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني دار النهضة العربية ص ٦١٦ - ٦٢٢.

(٧) Olivier Cachard, *Droit des contrats électroniques*, LGDJ, Paris, 2017, pp. 103-104.

(٨) (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٤).

من هذا المنطلق يتناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين الهوية الرقمية والالتزامات المدنية من حيث طبيعة هذه العلاقة وكيفية تأثيرها على الإثبات والتفويض ومدى إسهامها في خلق كيان قانوني مستقل إلى جانب الإشكاليات القانونية التي لا تزال تواجه هذا التطور.

المبحث الأول

الهوية الرقمية كأداة للإثبات في الإلتزامات المدنية

أولاً: التطور من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية في الإثبات

عرفت القوانين المدنية منذ القدم أن الإثبات هو الركن الحاسم في استقرار الحقوق والالتزامات بين الأفراد وقد تعددت وسائل الإثبات من شهادات الشهود إلى الكتابة ثم التوقيع حتى ظهرت الوثائق الإلكترونية والهوية الرقمية كوسائل جديدة. ومع تطور البيئة الرقمية أصبحت الهوية الرقمية وسيلة حيوية لإثبات الإرادة والالتزام في العلاقات المدنية الحديثة^(٩).

وقد نص المشرع المصري في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإلكتروني صراحة على حجية هذه الوسائل الإلكترونية واعتبر التوقيع الرقمي وسيلة رسمية لإثبات التصرفات القانونية متى تم وفق الضوابط الفنية والقانونية^(١٠).

ثانياً: الحجية القانونية للهوية الرقمية كأداة إثبات

تعد الهوية الرقمية امتداداً طبيعياً للتوقيع الإلكتروني وتُضفي عليها التشريعات الحديثة حجية كاملة أمام القضاء باعتبارها وسيلة إثبات معترف بها وذلك متى استوفت الشروط المتعلقة بالتشفير والاعتماد من جهات موثوق بها. وقد أكد التشريع الأوروبي من خلال لائحة eIDAS رقم ٩١٠ لسنة ٢٠١٤ على هذا المعنى حيث اعتبر أن التوقيع الرقمي والهوية الرقمية وسيلتان رسميتان تُرتب عليهما ذات الحجية المقررة للتوقيع اليدوي^(١١).

وفي هذا الإطار اعتبر الفقه أن الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية يحقق استقرار المعاملات الإلكترونية ويُقلل من المنازعات المرتبطة بإنكار الهوية أو الطعن عليها.

^(٩) الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، مجلد ١،

ص ٦٢٠

^(١٠) (المادة ١٤ من القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).

^(١١) اللائحة الأوروبية eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services Articles 6, 7, 25.

المبحث الثاني

الهوية الرقمية ومدى إسهامها في خلق شخصية قانونية مستقلة

أولاً: حدود إسهام الهوية الرقمية في التأسيس لاعتراف قانوني مستقل

تُثير الهوية الرقمية إشكالية حول مدى إمكانية تطورها لتُصبح شخصية قانونية مستقلة. فبينما يرى الاتجاه الكلاسيكي أنها مجرد وسيلة إثبات وتقنية لا يمكن فصلها عن صاحبها فإن هناك اتجاهاً حديثاً يرى أن الهوية الرقمية أصبحت تقوم مقام الشخص ذاته في الفضاء الرقمي بما لها من قدرة على ممارسة كافة التصرفات القانونية مما يدفع نحو التفكير في ضرورة الاعتراف بها ككيان قانوني مستقل مستقبلاً^(١٢).

ويعزز هذا التوجه الاعتماد المتزايد على الهويات الرقمية في التعاملات المصرفية والعقود الذكية والمنصات الرقمية حيث يتم إنشاء الالتزامات وتنفيذها دون تدخل مباشر من الشخص الطبيعي بل من خلال هويته الرقمية فقط.

ثانياً: غياب الاعتراف التشريعي بالاستقلال الذاتي للهوية الرقمية

حتى الآن تظل أغلب التشريعات ومن بينها التشريع المصري تُعامل الهوية الرقمية كوسيلة لا ككيان قانوني مستقل. فلا يمكن للهوية الرقمية وحدها أن تُنسب إليها الشخصية القانونية إذ تظل مجرد أداة في يد الشخص الطبيعي أو. ومع ذلك يرى البعض أن التطور المستقبلي قد يفرض ضرورة الاعتراف بهذه الهوية كشخصية رقمية مستقلة خاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذاتية التي تُباشر التصرفات القانونية فعلياً.

المبحث الثالث

العلاقة بين الهوية الرقمية والمسؤولية المدنية

أولاً: أثر الهوية الرقمية على تحديد المسؤولية المدنية

لم تعد المسؤولية المدنية تقتصر على التصرفات المادية الصادرة عن الأشخاص بل أصبح من الممكن أن تنتج المسؤولية نتيجة استخدام هوية رقمية في إبرام تصرفات قانونية مخالفة أو ضارة بالغير. وقد أشارت التشريعات الحديثة إلى هذه الإمكانية من خلال النصوص التي تُلزم المستخدم بحفظ هويته الرقمية وعدم تمكين الغير منها مما يعني تحمل المسؤولية عن أي التزام يتم باسم هذه الهوية (eIDAS Regulation, Article 6).

^(١٢) الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، مجلد ١،

ص ٦٢٣، - الدكتور عبد الرزاق السنهوري

وفي مصر ألزم المشرع حامل التوقيع الرقمي بحماية مفاتيح تشفيره وعدم إفشائها وإلا تحمل المسؤولية عما ينشأ من التزامات نتيجة إساءة استخدام الهوية الرقمية^(١٣).

ثانيًا: صعوبة تحديد المسؤولية عند اختراق الهوية الرقمية

يُثير استخدام الهوية الرقمية إشكاليات قانونية عند تعرضها للاختراق حيث قد يتم استخدامها في إبرام تصرفات ضارة بينما يجهل صاحبها هذه الواقعة. ولذا تذهب بعض الأنظمة الحديثة إلى تحميل الجهات المصدّقة للهوية جزءًا من المسؤولية متى ثبت إخلالها بمعايير الأمن والحماية .

المبحث الرابع

التحديات القانونية المستقبلية

أولًا: التحديات التشريعية أمام تطور الهوية الرقمية

تواجه التشريعات العربية والمصرية تحديًا كبيرًا في استيعاب التطور السريع للهوية الرقمية حيث لا تزال النصوص الحالية غير كافية لمواكبة التطورات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي أو العقود الذكية أو التعاملات عبر الميتافيرس والتي تعتمد اعتمادًا كليًا على الهويات الرقمية .

وتُظهر هذه التحديات أهمية تعديل القوانين المدنية وتحديث قواعد الإثبات والمسؤولية بما يسمح بالتعامل القانوني مع هذه التطورات بوضوح وهو ما يحتاج إلى استباق تشريعي منظم.

ثانيًا: التحديات الفنية والقضائية في إثبات الهوية الرقمية

على الرغم من التطور التشريعي لا تزال هناك صعوبات فنية تواجه القضاء في التحقق من صحة الهوية الرقمية إذ تعتمد هذه الأخيرة على تقنيات معقدة قد يصعب على القاضي المدني فهمها أو التحقق من مدى مشروعيتها. ولهذا السبب ظهرت الدعوات لتخصيص خبراء تقنيين في قضايا الإلتزامات المدنية المرتبطة بالهوية الرقمية لتقديم الرأي العلمي في هذا المجال.

الفصل الثالث

التنظيم القانوني للهوية الرقمية وأثره على الإلتزامات المدنية

تمهيد الفصل:

إن الاعتراف بالهوية الرقمية كوسيلة قانونية لا يمكن أن يتحقق عمليًا ما لم يتواكب معه تنظيم تشريعي واضح ومتكامل يحدد ملامح هذه الهوية وشروط استخدامها وآثارها

^(١٣) (القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٧).

القانونية لاسيما في نطاق الالتزامات المدنية. إذ إن استقرار المعاملات المدنية سواء كانت تقليدية أو إلكترونية يظل مرهونًا بوجود قواعد قانونية دقيقة تحكم وسائل الإثبات الحديثة وعلى رأسها الهوية الرقمية.

وفي ضوء هذا التوجه أولت بعض الأنظمة القانونية سواء العربية أو الأوروبية اهتمامًا خاصًا بوضع إطار قانوني للهوية الرقمية بينما لا تزال بعض التشريعات الأخرى تقتصر إلى هذا التنظيم أو تعاني قصورًا واضحًا في مواجهة مستجدات البيئة الرقمية. وعليه جاء هذا الفصل لبيان التنظيم التشريعي المصري والعربي المتعلق بالهوية الرقمية وإظهار أوجه القصور التشريعي الذي يعرقل استكمال هذا التنظيم في مواجهة الواقع الرقمي الجديد.

المبحث الأول

التنظيم التشريعي المصري والعربي للهوية الرقمية

أولاً: التنظيم التشريعي المصري للهوية الرقمية

أدرك المشرع المصري مبكرًا أهمية الاعتراف القانوني بالوسائل الإلكترونية وحرص على تنظيم هذا المجال بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإلكتروني الذي يُعد حتى الآن الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم الهوية الرقمية في مصر^(١٤) وقد نص هذا القانون على الاعتراف بالحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني وللهوية الرقمية المرتبطة به متى تم إصدارها من جهة معتمدة وفقًا للضوابط القانونية واعتبر هذه الوسائل وسيلة لإثبات التصرفات المدنية وهو ما يُعد تأكيدًا صريحًا من المشرع على إدخال هذه الوسائل ضمن منظومة الإثبات المدني الحديثة.

ومع ذلك لم يذهب المشرع المصري إلى أبعد من هذا الحد إذ لم يتضمن القانون المشار إليه تعريفًا دقيقًا لمفهوم "الهوية الرقمية" كما لم ينص على أحكام تفصيلية تتعلق بحماية هذه الهوية أو تحديد آثارها القانونية في حالة إساءة استخدامها مما يجعل التشريع المصري بحاجة إلى تحديث وتطوير لمواكبة التقدم الحاصل في هذا المجال.

ثانيًا: التنظيم التشريعي العربي للهوية الرقمية

أما على الصعيد العربي فقد سارت بعض التشريعات العربية على النهج ذاته الذي تبناه المشرع المصري حيث أصدرت قوانين خاصة بالتوقيع الإلكتروني تضمنت تنظيمًا محدودًا للهوية الرقمية منها القانون الإماراتي الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية وكذلك القانون السعودي لنظام التعاملات الإلكترونية

(١٤) (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المواد ١ ١٤ ١٧).

الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ لسنة ١٤٢٨ هـ وهي تشريعات اعترفت بحجية التوقيع الرقمي في الإثبات لكنها لم تُفرد للهوية الرقمية تنظيمًا خاصًا بذاته بل أدمجتها في إطار أوسع يتعلق بالوسائل الإلكترونية^(١٥).

وقد نصت هذه القوانين على أن الهوية الرقمية وسيلة معتمدة للتثبت من الشخصية في المعاملات الإلكترونية وأعطت لها حجية قانونية متى توافرت فيها الشروط الفنية اللازمة وهو ذات التوجه الذي سار عليه القانون الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن المعاملات الإلكترونية (إلا أن هذه التشريعات جميعها تظل متأخرة عن التطور الحاصل عالميًا لا سيما بالمقارنة مع النظام الأوروبي الذي أنشأ بموجب لائحة eIDAS رقم ٩١٠ لسنة ٢٠١٤ إطارًا قانونيًا شاملاً ومتكاملاً للهوية الرقمية.

المبحث الثاني

قصور التشريعات الحالية في مواجهة الواقع الرقمي الجديد

أولاً: غياب تعريف دقيق للهوية الرقمية في التشريعات العربية

بالرغم من أن غالبية التشريعات العربية قد اعترفت بالحجية القانونية للهوية الرقمية إلا أنها لم تُقدّم تعريفًا دقيقًا أو موحدًا لهذا المفهوم بل اكتفت بالإشارة إليها باعتبارها وسيلة للتحقق من الشخصية الإلكترونية دون تحديد طبيعتها القانونية أو بيان مدى استقلالها ككيان قانوني في المستقبل.

وقد أدى هذا الفراغ إلى خلق نوع من الغموض التشريعي بشأن مآل الالتزامات المدنية التي تتم بالاعتماد على هوية رقمية لا سيما في حالة الاختراق أو إساءة الاستخدام وهو ما قد يُعرض استقرار المعاملات للخطر.

في المقابل نجد أن التشريع الأوروبي كان أكثر وضوحًا حيث نص صراحة على ماهية الهوية الرقمية وأجهزتها الفنية وآليات اعتمادها وجهات إصدارها وحدد بوضوح مسؤولية الأطراف المرتبطة بها مما قلّل من النزاعات القانونية الناتجة عن استخدامها.

ثانيًا: عدم كفاية النصوص القائمة لمواجهة التطور الرقمي

إن النصوص الحالية في التشريعات المصرية والعربية وإن كانت تصلح لتنظيم أبسط المعاملات الإلكترونية إلا أنها تقف عاجزة أمام المعاملات المعقدة التي باتت تعتمد كليًا على الهوية الرقمية مثل العقود الذكية وأنظمة الذكاء الاصطناعي وسلاسل

^(١٥) (القانون الإماراتي لسنة ٢٠٠٦ المادة ١٧؛ القانون السعودي ١٤٢٨ هـ المادة ١٤)

الكتل (Blockchain) وغيرها من التطبيقات التي تخلق التزامات قانونية حقيقية بناءً على هوية رقمية معقدة.

وقد أظهر الفقه القانوني الأوروبي هذا القصور بوضوح ودعا إلى ضرورة تطوير التشريعات باستمرار بما يتناسب مع تطور التقنية⁽¹⁶⁾ ولذا يُلاحظ أن بعض الدول بدأت بالفعل في وضع أطر تشريعية جديدة مثل مشروع الاتحاد الأوروبي للهوية الرقمية الموحدة (European Digital Identity) الذي يهدف إلى خلق بيئة قانونية متكاملة تعترف بالهوية الرقمية كأداة رئيسية في كافة أنواع الالتزامات المدنية.

الفصل الرابع

الإشكاليات العملية والقضائية المتعلقة بالهوية الرقمية في الالتزامات المدنية تمهيد الفصل:

رغم أن الهوية الرقمية تمثل أحد أعمدة التقدم القانوني في العصر الرقمي وتُعد وسيلة فعالة في تيسير المعاملات المدنية الإلكترونية إلا أن التطبيق العملي لها لا يخلو من صعوبات جوهرية سواء في مرحلة التعاملات أو عند نظر المنازعات القضائية المتعلقة بها.

فالقاضي المدني وهو يتعامل مع عقود أو التزامات ناشئة عن تفاعلات رقمية يصطدم في كثير من الأحيان بغياب الأدوات الفنية والقانونية التي تمكنه من تقييم صحة الهوية الرقمية أو التحقق من نسبة التصرف إلى صاحبه الحقيقي كما أن المستخدمين أنفسهم قد لا يدركون أبعاد مسؤولياتهم حال إهمال إدارة هويتهم الرقمية أو استخدامها دون ضوابط.

ومن ثم فإن هذا الفصل يُلقي الضوء على أبرز الإشكاليات العملية في التعامل مع الهوية الرقمية ثم يعالج ما يثور من صعوبات أمام القضاء المدني عند نظر النزاعات الناشئة عنها.

المبحث الأول

الإشكاليات العملية في التعامل مع الهوية الرقمية

أولاً: ضعف الوعي القانوني والتقني باستخدام الهوية الرقمية

أحد أهم التحديات التي تواجه التعامل العملي مع الهوية الرقمية في مصر ومعظم الدول العربية هو تدني مستوى الوعي العام لدى المستخدمين بشأن ماهية الهوية الرقمية

⁽¹⁶⁾ Droit des contrats électroniques, LGDJ, Paris, 2017, pp. 108 – 112.

وكيفية حمايتها والمسؤوليات القانونية المترتبة على إساءة استخدامها. فالكثير من الأفراد يعتبرونها مجرد وسيلة مريحة لإتمام المعاملات دون إدراك لخطورتها القانونية حال اختراقها أو استخدامها من طرف غير مصرح له وقد يؤدي هذا إلى إبرام التزامات مدنية دون علم صاحب الهوية أو استخدام بياناته لإجراء تصرفات قانونية ضده^(١٧) وهو ما يجعل المستخدم عرضة للمساءلة أو النزاع القضائي ويزيد من تعقيد مسؤوليات إثبات النية والإرادة في العقود الإلكترونية.

ثانيًا: صعوبة التحقق من مصدر الهوية الرقمية عند التعاقد

في المعاملات المدنية التقليدية يكون إثبات الشخصية عملية بديهية عبر الأوراق الثبوتية أو الحضور المادي أما في البيئة الرقمية فإن الأمر أكثر تعقيدًا. إذ أن التحقق من الهوية الرقمية يستلزم أدوات تقنية معقدة تعتمد على التشفير والمصادقة قد لا تكون مفهومة لجميع المتعاملين وقد يسهل تزويرها أو تجاوزها عند ضعف الأنظمة الأمنية. وقد سجلت المحاكم في بعض الدول الأوروبية حالات تعاقد تمت بهويات رقمية تم الاستيلاء عليها عبر الاحتيال الإلكتروني ما ترتب عليه إشكاليات قانونية في تحديد الطرف المتعاقد الحقيقي.

وفي مصر لا توجد حتى الآن قواعد إجرائية مفصلة تنظم طريقة تحقق الجهات أو الأفراد من الهوية الرقمية للطرف الآخر قبل إبرام التصرف المدني وهو ما يحدث خللاً في ركن "الرضاء" ويفتح الباب للنزاعات^(١٨).

ثالثًا: غياب جهة مركزية موحدة لتنظيم الاعتماد الرقمي

رغم وجود هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" كجهة مختصة في مصر بإصدار التراخيص لمقدمي خدمات التوقيع الإلكتروني إلا أن النظام لا يزال يفتقر إلى جهة مركزية موحدة تُنظم الهوية الرقمية على المستوى الوطني وتراقب مدى أمانها وسلامة استخدامها كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي عبر منظومة.

غياب هذه الجهة يعقّد من مسألة تحديد المسؤولية عند حدوث خلل في الهوية الرقمية ويُضعف الثقة في استخدامها على نطاق واسع في المعاملات المدنية.

⁽¹⁷⁾ (Cachard, 2017, p. 106)

⁽¹⁸⁾ (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٧)

المبحث الثاني

الإشكاليات القضائية عند نظر الالتزامات المدنية الإلكترونية

أولاً: قصور النصوص الإجرائية في معالجة الإثبات الرقمي

الإثبات في المواد المدنية يتطلب وضوحاً في الوسائل المقبولة أمام القضاء وهو ما تُنظمه قوانين الإثبات التقليدية. إلا أن هذه القوانين لم يتم تعديلها حتى الآن لتستوعب الهوية الرقمية بشكل صريح مما يُربك القاضي عند نظر المنازعات التي تعتمد في بنيتها على هويات رقمية.

في التشريع المصري مثلاً لا تزال أحكام قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تتحدث عن "الكتابة" و"التوقيع" بصيغ تقليدية دون الإشارة إلى نظيرهما الرقمي الأمر الذي يجعل بعض القضاة يُحجمون عن الاعتراف بالحوية الرقمية أو يقبلونها بتحفظ ما لم تكن هناك سوابق قضائية داعمة^(١٩) في المقابل نجد أن النظام الأوروبي قد عالج هذه المشكلة من خلال اللائحة eIDAS التي منحت القاضي أساساً قانونياً للاعتراف بالحوية الرقمية كأداة إثبات معتبرة بل ألزمت الدول الأعضاء بقبولها في التعاملات المدنية متى استوفت الشروط

ثانياً: صعوبة تعيين المسؤولية القضائية عند الطعن في التعاقد الرقمي

عندما يُطعن في صحة التصرف القانوني المبرم بواسطة هوية رقمية يواجه القاضي المدني صعوبة في تحديد المسؤول خاصة إذا ادعى الطرف الطاعن أن هويته قد استُخدمت دون علمه أو أنها تم اختراقها.

في هذه الحالة يكون عبء الإثبات مرهقاً على الطرف المتضرر وقد يضطر القاضي إلى الاستعانة بخبير تقني لفحص التوقيع الرقمي أو عناصر المصادقة وهي إجراءات غير معتادة في المحاكم المدنية وتُسبب إطالة زمن النقاضي وتكلفته.

فضلاً عن أن الفقه لا يزال مختلفاً حول مدى مسؤولية الجهة المصدقة للهوية الرقمية وهل تقع عليها مسؤولية مدنية مشتركة حال ثبوت تقصيرها في التأمين أو الإخطار وهو ما يُعتبر من الثغرات القضائية التي تحتاج لحسم تشريعي واضح^(٢٠).

^(١٩) الدكتور عبد الحميد الشواربي القانون المدني - نظرية الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة،

٢٠٠٥، ص ٧١ - ٨٠.

^(٢٠) eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 7, 19, 25.

ثالثاً: تضارب الاجتهادات القضائية بشأن القوة القانونية للهوية الرقمية
نظراً لحدثة مفهوم الهوية الرقمية وغياب النصوص القانونية الحاسمة في كثير من التشريعات العربية فإن الاجتهادات القضائية لا تزال متفاوتة بشأن مدى الاعتراف الكامل بهذه الهوية كوسيلة لإثبات الالتزامات المدنية.
فبينما اعتبرت بعض الأحكام العربية مثل أحكام محكمة دبي الاقتصادية أن التوقيع الرقمي المصادق عليه يتمتع بذات حجية التوقيع اليدوي فإن محاكم أخرى رفضت قبول هذه الوسائل لغياب اليقين التقني بشأنها وهو ما يهدد توحيد المعايير القضائية^(٢١).

الفصل الخامس

أثر الهوية الرقمية على نظرية العقد في نطاق الالتزامات المدنية

تمهيد الفصل:

نظراً لأن العقد يُعد المصدر الأهم للالتزام المدني فإن أثر الهوية الرقمية على نظرية العقد يستحق دراسة مستقلة خاصة وأن العقود الحديثة لم تعد تُبرم في الغالب الأعم عبر التلاقي المادي بين الأطراف بل أضحت تتم عبر وسائل إلكترونية تعتمد في جوهرها على الهوية الرقمية.

وأمام هذا التحول الجذري بات لزاماً التساؤل عن مدى توافق هذه الهوية مع أركان العقد لا سيما الرضاء والتعبير عن الإرادة وكيفية إعمال قواعد صحة الالتزام وبخاصة في ضوء التحديات القانونية الحديثة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبرمجيات التفاعلية وهو ما ينعكس على استقرار المعاملات القانونية في البيئة الرقمية.

المبحث الأول

الهوية الرقمية ومدى تحقق الرضاء في التعاقد المدني

أولاً: مفهوم الرضاء في التعاقد الرقمي ودور الهوية الرقمية

الرضاء هو جوهر كل التزام إرادي وهو ما يجعل التحقق من صدور الإرادة أمراً بالغ الأهمية في العقود المدنية. ومع بزوغ الهوية الرقمية كوسيلة للتعاقد الإلكتروني أصبح هذا المفهوم يمر بتحولات عميقة. إذ لم يعد الرضاء مرتبطاً بتوقيع يدوي أو حضور مادي بل يكفي أحياناً إدخال بيانات تسجيل أو استخدام رمز رقمي معتمد^(٢٢).

^(٢١) (القانون الإماراتي لسنة ٢٠٠٦ المادة ١٧)

^(٢٢) القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإلكتروني المواد ١٤

وقد أكد الفقه المقارن خصوصاً في فرنسا أن الهوية الرقمية المعتمدة تمثل قرينة قانونية على صدور التعبير عن الإرادة من صاحبها طالما لم يثبت العكس^(٢٣). إلا أن هذا التطور يطرح إشكالية في التشريع المصري الذي لم يُعدّل نصوصه بشأن التعبير عن الإرادة في نطاق المعاملات الرقمية مما يُحيل القاضي في النهاية إلى تطبيق القواعد العامة دون نص خاص.

ثانياً: صحة الإرادة في ظل احتمال التلاعب بالهوية الرقمية

من أبرز التحديات أن الهوية الرقمية قد تكون محل اختراق أو تزوير وهو ما يلقي بظلال من الشك على صدور الإرادة الحقيقية من صاحبها. وقد تعرضت بعض الأنظمة الأوروبية لهذه المسألة ووضعت قواعد لتحصيل مسؤولية الحماية على حامل الهوية الرقمية والجهة المصدّقة عليها معاً. أما في التشريع المصري فالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ألقى العبء الأكبر على المستخدم دون وضع ضمانات واضحة تتيح للطرف الآخر التحقق العملي من صحة الهوية (المادة ١٧ من القانون المصري). وهذا ما يُظهر ضعف الحماية القانونية للإرادة في التعاقد الرقمي بمصر حتى الآن مقارنة بما هو معمول به دولياً.

المبحث الثاني

الهوية الرقمية وأثرها على تنفيذ الالتزامات التعاقدية

أولاً: الالتزام بتنفيذ العقد في البيئة الرقمية

لم يتغير جوهر فكرة الالتزام في البيئة الرقمية عن تلك في المعاملات التقليدية غير أن وسائل إثبات التنفيذ أصبحت أكثر تعقيداً حيث يُستدل على التنفيذ أحياناً من خلال تتبع الدخول على الحسابات الرقمية أو إرسال رموز مصادقة رقمية وهو ما يقتضي من القاضي فهماً تقنياً دقيقاً لهذه الوسائل.

وقد اعتمدت المحاكم الأوروبية في بعض السوابق على التقارير الفنية كوسيلة لإثبات تنفيذ الالتزام الرقمي سواء في العقود التجارية أو المدنية بينما في مصر لا يزال القضاء يتحفظ أمام هذا النوع من الأدلة التقنية لغياب النصوص الصريحة^(٢٤).

⁽²³⁾ eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 6, 7.

^(٢٤) عبدالرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني دار النهضة العربية ص ٦٢٤-٦٢٥.

ثانيًا: صعوبة التنفيذ الجبري للعقود الإلكترونية القائمة على الهوية الرقمية
عند الإخلال بالإلتزامات التعاقدية الناشئة عن هوية رقمية يواجه القضاء المدني صعوبات عدة أولها تحديد هوية المدين الحقيقي وثانيها طبيعة الإلتزام نفسه إذ قد يكون مرتبطاً ببيانات أو بخدمات غير مادية ما يجعل التنفيذ العيني محل إشكال. وقد دعت بعض الفقهاء إلى ضرورة الاعتراف بأن وسائل المصادقة الرقمية كالمفاتيح الخاصة والأكواد السرية تُعتبر أداة يمكن تنفيذ الإلتزام من خلالها حال الامتناع مثلما يحدث عند نقل السيطرة على حساب رقمي.

المبحث الثالث

الهوية الرقمية والعقود الذكية وتأثيرها على الإلتزامات المدنية

أولاً: العقود الذكية كنموذج للتطور الرقمي للعقد

العقود الذكية (Smart Contracts) تمثل صورة متطورة للتعاقد في البيئة الرقمية حيث تعتمد على برمجيات ذاتية التنفيذ تُفعل بمجرد تحقق شروط معينة. وهذه العقود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهوية الرقمية إذ يتم تفعيلها وتوثيقها بناءً على هوية رقمية معتمدة. وقد بين الفقهاء أن هذه العقود تُحدث التزاماً تلقائياً دون تدخل إرادي مباشر حالياً وهو ما يُعيد النظر في مدى ارتباط الرضاء التقليدي بهذه النوعية من العقود. في مصر لا يزال القانون صامتاً تماماً عن هذا النموذج وهو ما يُحدث فراغاً قانونياً خطيراً إذ قد تُنفذ الإلتزامات مدنية بناءً على أكواد برمجية دون مراجعة حقيقية لرضاء الأطراف.

ثانيًا: أثر العقود الذكية على استقرار الإلتزامات المدنية

تشير هذه العقود مسألة حيوية حول نطاق المسؤولية المدنية حال حدوث خطأ في البرمجة أو اختراق النظام. فهل المسؤولية تقع على مطور العقد أم على صاحب الهوية الرقمية أم على النظام المصدق للهوية؟ الفقه الأوروبي يميل إلى توزيع المسؤولية بحسب درجة السيطرة الفنية لكل طرف^(٢٥) أما في الأنظمة العربية فالمسألة لا تزال غائمة وتحتاج إلى نصوص خاصة.

(25) Olivier Cachard, **Droit des contrats électroniques**, LGDJ, Paris, 2017, pp. 108–112.

الفصل السادس

مستقبل الهوية الرقمية في نطاق الالتزامات المدنية في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي الشامل

لم تعد البيئة الرقمية مجرد وسيلة لتسهيل المعاملات بل أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من واقع المجتمع القانوني والاقتصادي وأضحت الهوية الرقمية تمثل نقطة التقاء بين الإنسان والتكنولوجيا في كافة جوانب التعاملات المدنية سواء كانت عقوداً تقليدية أو إلكترونية. ومع التوسع المتسارع في استخدام الذكاء الاصطناعي وتزايد الاعتماد على المنصات الرقمية لم يعد مستقبل الهوية الرقمية أمراً تقنياً بحثاً بل أصبح إشكالية قانونية تستوجب الدراسة المعمقة والتأصيل الفقهي الدقيق.

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير طفرة هائلة في التحول الرقمي وبرزت الهوية الرقمية باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتعريف بالأشخاص في البيئات الافتراضية سواء في التعاملات التجارية أو الحكومية أو حتى في المعاملات الاجتماعية والشخصية. ولم يعد الأمر قاصراً على مجرد إثبات الشخصية بل تعدى ذلك ليصل إلى إبرام العقود وتنفيذ الالتزامات بل وأحياناً تحمل المسؤولية عن طريق أنظمة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وهو ما يدفع بالضرورة إلى التساؤل عن المستقبل القانوني لهذه الهوية وعن موقف نظرية الالتزامات المدنية من هذا التطور خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة التي بدأت تطرح فكرة "الشخصية القانونية الرقمية" لبعض الكيانات أو الأنظمة الرقمية المستقلة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل الذي يهدف إلى تقديم رؤية تحليلية استشرافية لمستقبل الهوية الرقمية وتأثيرها المباشر على الالتزامات المدنية في ضوء التحولات العالمية الكبرى نحو الأنظمة الذكية والحلول الرقمية المستقلة. كما يسعى إلى بيان ما قد يطرأ من تحولات جوهرية على المفاهيم القانونية الراسخة مثل الشخصية القانونية الأهلية المسؤولية والإثبات نتيجة توسع دور الهوية الرقمية في المعاملات المدنية.

ويعالج هذا الفصل عدداً من التساؤلات المحورية من أبرزها: هل ستظل الهوية الرقمية مجرد وسيلة فنية لإثبات الشخصية؟ أم أننا بصدد ميلاد كيان قانوني مستقل له ذمة مالية وحقوق وواجبات؟ وهل يستطيع القانون المدني في صيغته الحالية استيعاب هذه التغيرات أم أننا بحاجة إلى تعديل جوهري في البنية التشريعية؟

إن استشراف مستقبل الهوية الرقمية يتطلب قراءة متأنية للتطور التكنولوجي وتحليلاً عميقاً للتوجهات التشريعية العالمية مع استحضار الطبيعة الخاصة للالتزامات المدنية التي تقوم في أصلها على الإرادة والمسؤولية والحماية القانونية للأطراف.

المبحث الأول

ملامح مستقبل الهوية الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي

أولاً: التطور المتوقع في مفهوم الهوية الرقمية

إن تطور التكنولوجيا الحديثة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحدث تحولاً جوهرياً في مفهوم الهوية الرقمية. فالهوية الرقمية لم تعد مجرد وسيلة لتأكيد هوية الشخص في المعاملات الإلكترونية بل أصبحت مرتبطة بكافة أوجه الحياة اليومية سواء في التعاقدات أو التعامل مع الخدمات الحكومية أو الأنشطة التجارية أو حتى الحياة الاجتماعية الافتراضية.

ومع تطور الذكاء الاصطناعي بدأت تظهر تطبيقات جديدة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في بناء هوية رقمية ديناميكية يمكنها التفاعل مع الأحداث والوقائع بطريقة تتجاوز فكرة "المعرف الإلكتروني الثابت" إلى نماذج أكثر مرونة تقوم بتحليل سلوك المستخدم وتكييف البيانات تلقائياً.

يتوقع الفقه القانوني الحديث أن تصبح الهوية الرقمية أكثر من مجرد وسيلة لإثبات الشخصية بل ربما تُصبح خلال المستقبل القريب صورة رقمية متكاملة تحل محل الشخص الطبيعي في كثير من المعاملات. وربما تصل التطورات إلى مرحلة الاعتراف القانوني بهوية رقمية مستقلة لها شخصية قانونية افتراضية في البيئات الرقمية المغلقة مثل الميتافيرس أو المنصات الذكية.

ثانياً: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الهوية الرقمية القانونية

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة داعمة للتكنولوجيا القانونية بل أصبح عنصراً فاعلاً في تطوير نماذج الهوية الرقمية القادرة على إدارة التعاقدات المدنية دون تدخل مباشر من الإنسان من خلال ما يُعرف بالـ **Smart Digital Identities** التي تتفاعل ذاتياً وفق برمجيات معقدة تُحدد صلاحياتها القانونية بشكل مستقل.

ويتجه بعض الفقه المقارن إلى تصور مستقبل تُصبح فيه هذه الهويات الرقمية جزءاً من الذكاء الاصطناعي القانوني الذاتي التنظيم بحيث يمكنها التعاقد إثبات الحقوق وحتى تحمل المسؤولية المدنية بناءً على معايير تقنية وقانونية تُبرمج سلفاً. وهنا يبرز التساؤل القانوني الأهم: هل هذه الهويات ستكون مجرد امتداد للشخص الطبيعي أم ستُصبح كياناً قانونياً مستقلاً؟

المبحث الثاني

مستقبل الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية كشخصية قانونية مستقلة

أولاً: الاتجاهات الفقهية والقضائية نحو منح الهوية الرقمية صفة الشخصية القانونية

بدأ بعض الفقه الحديث لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة يُثير التساؤل حول ضرورة الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية كشخصية قانونية مستقلة لاسيما في ظل تعقّد الأنظمة الرقمية وتنامي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في العقود والمعاملات. وقد ظهرت بوادر لهذا التوجه من خلال النقاشات القانونية حول "الشخصية القانونية للروبوتات" وهو ما يمكن أن يُستمد منه اتجاه جديد نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للهويات الرقمية في البيئات الإلكترونية المغلقة مثل الميتافيرس أو الشبكات التجارية المستقلة.

ويرى هذا الاتجاه أن مستقبل القانون قد يُقر تدريجياً شخصيات قانونية افتراضية مخصصة لتأدية وظائف محددة ويُمنح لها أهلية قانونية جزئية شبيهة بما هو معروف في الشخص الاعتباري ولكن بخصائص تتلاءم مع الطبيعة الرقمية.

ثانياً: صعوبة تطبيق فكرة الشخصية القانونية الرقمية في ظل الأنظمة الحالية

ورغم هذا التوجه إلا أن الغالب في التشريعات العربية والمصرية وحتى في الأنظمة اللاتينية التقليدية يستبعد منح الهوية الرقمية شخصية قانونية مستقلة في المستقبل القريب نظراً لارتباط هذه الهوية بشخص طبيعي أو اعتباري يتحمل تبعاتها ولأن منحها هذه الصفة يتطلب تعديلاً جذرياً في النظريات القانونية الراسخة المتعلقة بالأهلية والذمة المالية والمسؤولية المدنية.

فمنح الشخصية القانونية للهوية الرقمية يستلزم تحديد ذمة مالية رقمية وقدرة على الالتزام وأهلية تحمل المسؤولية القانونية وهو ما لا يتوافق مع الطبيعة الفنية الحالية لهذه الأدوات التي تظل حتى اللحظة وسيلة فنية مجردة.

المبحث الثالث

التحديات القانونية المتوقعة مستقبلياً في ضوء توسع استخدام الهوية الرقمية

أولاً: التحديات المتعلقة بالإثبات والمسؤولية القانونية

مع توسع استخدام الهوية الرقمية ستُثار مستقبلياً إشكاليات جديدة في الإثبات خاصة مع الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي والأنظمة المغلقة التي تُنشئ عقوداً ومعاملات دون تدخل بشري مباشر.

سيكون على التشريعات مواجهة أسئلة جديدة تتعلق بكيفية إثبات صحة الإرادة الرقمية وكيفية تحديد الطرف الذي يُسأل مدنيًا عن الأخطاء أو الأعطال المرتبطة باستخدام الهوية الرقمية.

ثانيًا: التحديات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية

مع تطور الهوية الرقمية ستزداد خطورة التعدي على البيانات الشخصية للمستخدمين مما يتطلب تطوير قواعد قانونية تُحدد بوضوح مسؤولية الجهات المصدرة للهويات الرقمية وتُرسخ مبادئ الحماية القانونية للبيانات بما يتماشى مع لوائح GDPR الأوروبية وغيرها من الأنظمة الحديثة.

المبحث الرابع

رؤية استشرافية مستقبلية لتقنين الهوية الرقمية في نطاق الالتزامات المدنية

أولًا: السيناريوهات المحتملة لتطور التشريعات

في ضوء ما سبق يمكن استشراف ٣ سيناريوهات رئيسية لمستقبل تقنين الهوية الرقمية:

السيناريو الأول: الإبقاء على الهوية الرقمية كوسيلة فنية للإثبات دون منحها شخصية قانونية مستقلة.

السيناريو الثاني: الاعتراف الجزئي بالهوية الرقمية كوسيط قانوني مستقل في بيئات معينة (كالمعاملات المالية الذكية أو المنصات الافتراضية).

السيناريو الثالث: منح الهوية الرقمية صفة الشخصية القانونية الافتراضية الكاملة في بعض المجالات مع وضع إطار تشريعي يحدد نطاق الأهلية والذمة والمسؤولية.

ثانيًا: دور الفقه والقضاء في صياغة المستقبل القانوني

في ظل قصور التشريعات الحالية سيقع عبء كبير على الفقه والقضاء لملء الفراغ التشريعي وذلك من خلال تطوير التفسير القضائي للقواعد المدنية والاعتراف التدريجي بحجية الأدلة الرقمية وصحة الإرادة الإلكترونية وإعادة رسم حدود المسؤولية المدنية في هذا السياق.

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل كافة الجوانب القانونية المرتبطة بالهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية يمكن القول إن البيئة القانونية التقليدية لم تعد قادرة على مجاراة التطورات المتسارعة في الوسائل التكنولوجية خاصة فيما يتعلق بالهوية الرقمية كوسيلة حديثة للتعريف بالأشخاص في المجال المدني والاقتصادي.

لقد أظهرت الدراسة أن الهوية الرقمية أصبحت واقعًا قانونيًا وفنيًا يُعتمد عليه في إبرام التصرفات القانونية وإثباتها وتنفيذها وأنه لا يمكن تجاهل دورها المتنامي في إتمام الالتزامات المدنية سواء من حيث تكوين العقد أو تنفيذه أو إثباته أو تسوية النزاعات بشأنه.

ومع ذلك فإن أغلب التشريعات العربية وعلى رأسها التشريع المصري لم تُحدد بدقة الطبيعة القانونية للهوية الرقمية ولم تمنحها بعد وصف الشخصية القانونية المستقلة بل لا تزال تعتبرها مجرد وسيلة فنية لإثبات الهوية وليس شخصًا معنويًا أو اعتباريًا يمكنه أن يكون له ذمة مالية مستقلة أو أهلية في نطاق القانون المدني.

وقد أوضح البحث أيضًا أن كثيرًا من الصعوبات القانونية لا تزال قائمة سواء على مستوى صحة الإرادة الإلكترونية أو على مستوى حماية المتعاقدين من إساءة استخدام الهويات الرقمية أو عند محاولة إثبات الحقوق الناشئة عنها أمام القضاء في غياب نصوص تشريعية صريحة ومباشرة.

وعليه فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى تطوير النصوص القانونية وتحديث القواعد المدنية وتبني تشريعات جديدة تراعي خصوصية الهوية الرقمية في محيط الالتزامات المدنية بل وإعادة التفكير مستقبلاً في إمكانية منح هذه الهوية شخصية قانونية مستقلة في حالات محددة وفق ما تقتضيه المعاملات التكنولوجية الحديثة.

النتائج التي توصل إليها البحث

- أن الهوية الرقمية أصبحت وسيلة رئيسية يعتمد عليها في التعاملات المدنية الحديثة ولكنها حتى الآن لا تعدو كونها وسيلة تقنية لإثبات الشخصية ولا ترقى إلى مرتبة الشخصية القانونية المستقلة.
- أن الشخصية القانونية في نطاق الالتزامات المدنية لا تزال ترتبط بالوجود الطبيعي أو الاعتباري التقليدي وأن الهوية الرقمية ليست كيانًا قانونيًا مستقلًا بل تابعة للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستخدمها.
- أن استخدام الهوية الرقمية في التعاقدات المدنية يُثير إشكاليات قانونية تتعلق بحجية الإثبات صحة الإرادة المسؤولية المدنية وحماية أطراف العلاقة التعاقدية.
- أن التشريعات المصرية والعربية لم تواكب بعد متطلبات الواقع الرقمي الحديث وتفتقر إلى نصوص صريحة ومنظمة لوضع الهوية الرقمية ضمن نظرية الالتزامات المدنية بشكل محكم.

- أن القوانين العربية تركز فقط على التوقيع الإلكتروني دون التوسع الكافي في الاعتراف بالهوية الرقمية كوسيلة شاملة للإثبات أو كأداة قانونية معتبرة في نطاق الإلتزامات.
- أن المسؤولية المدنية الناشئة عن إساءة استخدام الهوية الرقمية ما زالت غير واضحة المعالم في ظل غياب قواعد خاصة مما يضطر القاضي للعودة إلى القواعد التقليدية رغم عدم ملاءمتها للبيئة الرقمية.
- أن هناك قصوراً تشريعياً في إدماج المفاهيم الجديدة مثل العقود الذكية الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية ضمن التنظيم المدني المصري والعربي رغم اعتمادها الكلي على الهوية الرقمية.
- أنه لا بد من التفكير مستقبلاً في إمكانية منح بعض الكيانات الرقمية المستقلة (كالأنظمة ذاتية التنفيذ أو المنصات الذكية) صفة قانونية ذات أهلية خاصة وفق ضوابط تشريعية واضحة.

المراجع

- الدكتور عز الدين عبد الله القانون المدني المصري - النظرية العامة للإلتزامات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨ - ٦٥.
- المادة ١٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).
- نظرية الإلتزام في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٠١ - ١٠٥ - الدكتور فتحي عبد الوهاب
- مجلة القانون والتقنية الحديثة مقال بعنوان: "الهوية الرقمية وأثرها القانوني في الإلتزامات المدنية"، العدد الخامس، ٢٠٢١، ص ١٤٥ - ١٦٠.
- eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 4-6, 25
- عبدالرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني دار النهضة العربية ص ٦١٦ - ٦٢٢.
- Olivier Cachard, **Droit des contrats électroniques**, LGDJ, Paris, 2017, pp. 103-104.
- (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٤).

- الوسيط في شرح القانون المدني- نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، مجلد ١، ص ٦٢٠
- (المادة ١٤ من القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).
- **eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services**
Articles 6, 7, 25.
- الوسيط في شرح القانون المدني- نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، مجلد ١، ص ٦٢٣، -الدكتور عبد الرزاق السنهوري.
- (القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٧).
- (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المواد ١ ١٤ ١٧).
- (القانون الإماراتي لسنة ٢٠٠٦ المادة ١٧؛ القانون السعودي ١٤٢٨ هـ المادة ١٤)
- Droit des contrats électroniques, LGDJ, Paris, 2017, pp. 108-112.
- (Cachard, 2017, p. 106)
- (القانون المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٧)
- الدكتور عبد الحميد الشواربي القانون المدني- نظرية الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧١-٨٠.
- eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 7, 19, 25.
- (القانون الإماراتي لسنة ٢٠٠٦ المادة ١٧)
- القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإلكتروني المواد ١٤
- eIDAS Regulation (EU) No 910/2014 on electronic identification and trust services, Articles 6, 7.
- عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني دار النهضة العربية ص ٦٢٤-٦٢٥.
- Olivier Cachard, **Droit des contrats électroniques**, LGDJ, Paris, 2017, pp. 108-112.